

نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح

أ. فداوي أمينة

طالبة دكتوراه في المالية المحاسبة والتسويق في المؤسسة - جامعة عنابة

ملخص:

عندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله، قررت اختيار ما تستطيع جعله ملعبا لها لتسجيل الأهداف، فإن كنت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنك تستطيع على الأقل ابتداعها، إنها إدارة الأرباح وتعد من أحدث ممارسات التلاعب المحاسبي الذي يمارس باستغلال المرونة المحاسبية ودون خرق القواعد والمعايير المحاسبية، بحيث تؤثر على جودة المعلومة المحاسبية بتحريفها وتضليل مستخدمي القوائم المالية.

من خلال هذه الدراسة حاولنا أن نتعرف على مفهوم إدارة الأرباح، أنواعها، طرقها ونماذج قياسها، كما حاولنا إجراء تجربة مفاضلة إحصائية بين تلك النماذج على عينة عشوائية من خمسة شركات مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF250، لنستخلص في النهاية أن نموذج "Jones، 1995" المعدل، هو النموذج الأكثر فعالية في تقدير المستحقات الاختيارية وقياس ممارسات إدارة الأرباح.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، المستحقات الاختيارية، المفاضلة الإحصائية، نماذج القياس

Abstract:

When companies discovered that laws only tell you what it cannot do, and not what you can do, it decided to choose what you can make it as a playground to score goals, if you cannot earn profits, you can at least create them, it is earnings management, it is one of the latest practices of accounting manipulation that exploit the flexibility without violating rules and accounting standards, it can also affect and distort accounting information quality by misleading financial statements users.

Through this study, we tried to identify the concept of earnings management, its types, methods and its measuring models, as we tried to make the experience a trade-off differences between these models on a random sample of five French joint-stock companies registered in SBF250 index, to conclude in the end that the "Jones, 1995" model, is the most effective model to estimate discretionary accruals and measure earnings management practices.

مقدمة:

قد يؤدي السلوك الانتهازي للإدارة إما لتخفيض أرباحها بغرض التهرب الضريبي، أو زيادتها بغرض زيادة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وهذا السلوك يعرف بـ "إدارة الأرباح أو المكاسب"، ويطلق على بعض الإجراءات المحاسبية التي تلجأ إليها إدارات الشركات في بعض الأحيان سعياً وراء إحداث تحسين صوري إما في ربحيتها أو في مركزها المالي عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في المحاسبة أو بالاستفادة من تعدد البدائل والطرق المتوفرة في السياسات المحاسبية التي تتيح المعايير المحاسبية الدولية للمنشأة إتباعها في مجالات القياس والإفصاح، مما يؤثر سلباً على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم ومن ثم على مصداقية النسب المالية وبالتالي انعدام الشفافية ومصداقية المعلومة المحاسبية، وبهذا كانت إدارة الأرباح أثراً حاسماً لاسيما بتبني المعايير المحاسبية الدولية وضرورة توحيد تطبيقها عالمياً .

أ - إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو النموذج الأكثر فعالية في قياس ممارسات إدارة الأرباح؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بإدارة الأرباح وما هي أنواعها؟
- ما هي طرق إدارة الأرباح؟
- ما هي نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح؟
- ما هو النموذج الأكثر فعالية في قياس ممارسات إدارة الأرباح؟

ب - أهمية وأهداف الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية التوافق المحاسبي الدولي بتبني المعايير المحاسبية الدولية والتي تشتمل على المرونة المحاسبية وتعدد الطرق والبدايل المحاسبية وتعميم تطبيقها دولياً دون الأخذ بعين الاعتبار الثغرات الموجودة بها والتي يمكن أن تفتح المجال للتلاعب المحاسبي بطريق إدارة الأرباح .

و تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط الآتية:

- التعرف على مفهوم إدارة الأرباح وأنواعها؛
- التعرف على طرق إدارة الأرباح؛
- التعرف على نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح؛
- إجراء مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح.

ج- فرضيات الدراسة:

يمكن طرح فرضية الدراسة كما يلي:

- الفرضية العدمية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح؛
- الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح.

د- منهج الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للتعرف على النموذج الأكثر فعالية في قياس ممارسات إدارة الأرباح، فإننا سوف نعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك بإجراء تجربة المفاضلة الإحصائية بين نماذج تقدير المستحقات الاختيارية لقياس ممارسات إدارة الأرباح على عينة عشوائية من خمس شركات مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF250.

هـ - الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة في الفكر المحاسبي موضوع إدارة الأرباح من عدة جوانب بالدراسة والتحليل، ويشير الباحث ان هنا إلى وجود العشرات من الدراسات الهامة المتعلقة بموضوع الدراسة على النحو التالي:

■ دراسة (Dechow et al. ، 1995)

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم النماذج المستخدمة في قياس الاستحقاقات الاختيارية للكشف عن إدارة الأرباح، ولمعرفة مدى قدرة هذه النماذج في كشف إدارة الأرباح وتحديد النموذج الأكثر قدرة، وقد شمل التقويم النماذج التالية:

- نموذج " Healy ، 1985 "؛
- نموذج " De Angelo ، 1986 "؛
- نموذج " Jones ، 1991 "؛
- النموذج القطاعي " Industry Model ، 1991 "؛
- نموذج " Modified Jones Model ، 1995 "؛

وقد تم إجراء الدراسة على عينة مكونة من 3032 شركة، وتوصلت الدراسة الي أن جميع النماذج التي خضعت للتقويم لديها القدرة على الكشف عن إدارة الأرباح بنسب مختلفة، ويعتبر نموذج "Modified Jones" 1995 " الأكثر قدرة من بين تلك النماذج على كشف ممارسات إدارة الأرباح.

■ دراسة (Kim et al. ، 2003) :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير حجم الشركة على إدارة الأرباح، وقد أجريت الدراسة في الفترة من 1983 م إلى 2000 م، وتوصلت إلى أن الشركات صغيرة الحجم تمارس إدارة الأرباح بغرض تجنب التقرير عن الخسائر أكثر من الشركات المتوسطة والكبيرة، ومن ناحية أخرى فإن الشركات المتوسطة والكبيرة تمارس إدارة أرباح تعسفية أكثر لتجنب التقرير عن انخفاض الأرباح.

■ دراسة (Spyros ، 2004)

من خلال استبيان وزع على الممارسين من مراجعين ومحاسبين حاولت هذه الدراسة الإجابة عن لماذا؟ وكيف؟ والى أي مدى؟ وفي أي اتجاه؟ تمارس إدارة الأرباح في اليونان، وأشارت النتائج إلى الممارسة المتكررة من قبل الشركات اليونانية لإدارة الأرباح حيث أن الشركات الكبيرة تضخم الأرباح بدافع الحصول على التمويل الخارجي، أما الشركات الصغيرة فتخفض الأرباح وذلك من أجل التقليل من الضرائب التي تفرض على الدخل.

■ دراسة (السهلي ، 2006)

تناولت هذه الدراسة ظاهرة إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية مع التعرف على بعض الدوافع لدى الشركات لممارسة إدارة الأرباح. ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الاختياري في التقارير المالية السنوية؛
- تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الاختياري الموجب عند انخفاض الأرباح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً؛
- تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الاختياري الموجب في السنوات التي يتم فيها زيادة رأس المال؛
- تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الاختياري الموجب عند ارتفاع نسبة المديونية.

وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 40 شركة تمثل قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الاسمنت وقطاع الخدمات وذلك بنسبة 53 % من عدد الشركات المقيدة في السوق المالية للأسهم خلال الفترة من 2001 م إلى 2004 م، وقد تم استخدام في تقدير الاستحقاق الاختياري للكشف عن إدارة الأرباح نموذج الصناعة Industry Model وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الشركات السعودية تمارس الاستحقاق الاختياري بطريقة موجبة وسالبة حيث بلغت النسبة 5,3 % لعام 2002 م و7,4 % لعام 2003 م و2,3 % لعام 2004 م؛
- تعد شركات القطاع الزراعي أكبر القطاعات ممارسة للاستحقاق الاختياري حيث بلغت نسبة الممارسة 33 % ؛
- تمارس الشركات السعودية الاستحقاق الموجب عندما يكون الربح منخفضاً وعند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً؛
- تمارس الشركات السعودية الاستحقاق السالب عندما ترتفع الأرباح بشكل ملحوظ عن الفترة السابقة.
- تعد رغبة الإدارة في زيادة رأس المال دافعاً لدى الشركات السعودية لممارسة الاستحقاق الاختياري بشكل إيجابي في السنوات التي تتم فيها الزيادة؛
- لا تعد نسبة المديونية دافعاً لدى الشركات السعودية لممارسة الاستحقاق الاختياري سواء عند انخفاض أو ارتفاع نسبة المديونية، ويفسر الباحث هذه النتيجة بعدم لجوء الشركات السعودية إلى الاقتراض لتمويل مشاريعها حيث تمول هذه الاحتياجات عن طريق زيادة رأس المال.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يمكن اعتباره الدراسة الحالية شبيهة بدراسات أجريت من قبل، إلا أن ما يميزها عن الدراسات السابقة التي تناولت قياس إدارة الأرباح هو إجراء تجربة مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس إدارة الأرباح التالية:

- نموذج " Modified Jones ، 1995 "
- نموذج " Ress , Gill & Gore ، 1996 "
- نموذج " Kothari, Leone & Wasley ، 2005 "
- نموذج " Raman & Shahrur ، 2008 ."

أولاً: الجزء النظري:

1- إدارة الأرباح، مفهومها وأنواعها:

قد يؤدي السلوك الانتهازي للإدارة إما لتخفيض أرباحها بغرض التهرب الضريبي، أو زيادتها بغرض زيادة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ومع ذلك فهناك تباين في الدوافع التي تحرك الإدارة لتبني مثل هذا السلوك والذي يعرف بإدارة الأرباح أو المكاسب.

1-1- مفهوم إدارة الأرباح:

يرى "Shipper، 1989" أن "إدارة الأرباح يمكن أن تحمل معنى إدارة الإفصاح وذلك باعتبارها تدخل متعمد في عملية إعداد البيانات المالية الخارجية بغية تحقيق بعض المكاسب الخاصة".¹ وحسب "Healy & Wahlen، 1999" فإن: "إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد البيانات المالية، وإعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل البيانات المالية إما بتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات باستخدام الأرقام المحاسبية". ويرى كلا من "Watts & Zimmerman، 1999" أن: "إدارة الأرباح تظهر عندما تمارس الإدارة الاختيار عند إعدادها للأرقام المالية بدون قيود، بعض هذا الاختيار يمكن أن يكون لتعظيم قيمة الشركة أو لتحقيق أغراضها الانتهازية".²

ويراها "Rosenfield، 2000": "أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي في الواقع إلى أضرار على المدى الطويل".

كما يرى كلا من "Scott & Ritman، 2005" أن: "لجوء الإدارة لإدارة الربح يكون استناداً للمبررات التالية: أنها لا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بالنشاط التجاري، أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأنها لا تتجاوز نطاق سلطاتها".³

ويعرفها "الداعور وعابد، 2009" على أنها: "اختيار للسياسات المحاسبية من جانب الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهداف معينة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية لهيكلة الصفقات،

¹ Joshua Ronen & Varda Yaari : **Earning management, emerging insights in theory, practice & research**, Springer edition, New York, USA, 2008, p 26.

² سمير كامل محمد عيسى : أثر جودة المراجعة على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد: 2، المجلد: 45، الإسكندرية، مصر، جولية، 2008، ص: 13.

³ سمير كامل محمد عيسى، المرجع والصفحة نفسهما.

لتعديل التقارير المالية، سواء أكانت لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير⁴.
واستناداً للتعريفات السابقة يمكننا الاستنتاج بان إدارة الأرباح هي ممارسات متعمدة تتبعها الإدارة عند إعداد وعرض التقارير المالية للشركة مستغلة المرونة المحاسبية والسلطة التقديرية الممنوحة لها لتقدير بعض عناصر التقارير المالية بقصد التأثير على أرباح الشركة إما بالزيادة أو بالنقصان.

1-2- أنواع إدارة الأرباح:

تصنف إدارة الأرباح إلى عدة أنواع تبعاً لشرعيتها واتجاهها، ومن حيث مدى تأثيرها على التدفقات النقدية، ونية الإدارة من وراء ممارستها وذلك كما يلي:⁵

أ- من حيث شرعيتها:

- إدارة الأرباح الشرعية: وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من حيث الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية وأيضاً تكون موافقة للأنظمة والقوانين.
- إدارة الأرباح الغير الشرعية: وهي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو القوانين للوصول إلى أهداف الإدارة. وهذا النوع من إدارة الأرباح يمكن اعتباره غشاً.

ب- من حيث اتجاهها:

- إدارة الأرباح الهابطة: وهي التي تهدف إلى تخفيض الدخل.
- إدارة الأرباح الصاعدة: وهي التي تهدف إلى زيادة الدخل.

ج- من حيث مدى تأثيرها على التدفق النقدي:

- إدارة الأرباح الاقتصادية: وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للشركة للتأثير على الدخل، وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي.
- إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق: وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل، ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.

⁴ جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد : أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد رقم :17، العدد الأول، غزة، فلسطين، 01/2009، ص: 823.

⁵ فواز سفير القشامي، توفيق بن عبد المحسن الخيال، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الصادرة عن جامعة الإسكندرية، العدد :01، المجلد رقم : 47، الإسكندرية، مصر، 07/2010، ص:249.

د- من حيث نية الإدارة:

- إدارة الأرباح المعلوماتية: ويهدف مثل هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للشركة، وتوقعاتها المستقبلية.
- إدارة الأرباح الانتهازية: ويهدف هذا النوع إلى التأثير على النتائج المالية من أجل تدعيم حصول الإدارة على بعض المنافع الحصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكاً انتهازياً.

2- طرق إدارة الأرباح:

هناك ثلاث طرق لإدارة الأرباح وهي:

1-2- إدارة الاستحقاقات:

- يرى "كامل محمد عيسى، 2008" أن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق يتطلب وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها من المديرين القيام بوضع العديد من التقديرات المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر ما يلي:⁶
- تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال وتكلفة هذا الإنجاز، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال وذلك بغرض تضخيم الأرباح؛
 - يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتدنية مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح؛
 - يجب أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحقق، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك فيها، ومن ثم تضخيم الأرباح؛
 - يجب تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترية، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية كتكاليف إنتاج بدلا من تكاليف فترية، مما يؤدي إلى تدنية المصروف، ومن ثم تضخيم الأرباح؛
 - يجب الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح؛

⁶ سمير كامل محمد عيسى، مرجع سابق، ص: 16.

- يجب إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بمهدف تضخيم الأرباح؛
- يجب اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تحمل على الفترة أما مصاريف الصيانة غير العادية فتعتبر مصروف رأسمالي تحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف غير عادية؛
- يمكن للمديرين تخفيض العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح؛
- يجب أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح.
- وتشير وثائق لجنة سوق الأوراق المالية (SEC) إلى أنه في العديد من الحالات، وحين يصبح سلوك إدارة الأرباح شائعاً داخل الشركة، يستنفد المديرون في المراكز العليا جزءاً كبيراً من الوقت لإيجاد الطرق التي تؤدي إلى استمرار الممارسات المخالفة. وحيث أن الأطراف الخارجيين غير قادرين على ملاحظة الأنشطة اليومية للمديرين، لذا ينبغي على المراجعين، المحللين الماليين، والمستثمرين البحث بعناية عن أي إشارات تحذيرية تشير إلى وجود إدارة الأرباح.

ومن أهم هذه الإشارات التحذيرية:⁷

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح؛
- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات؛
- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات العملاء؛
- احتياطات لا ترتبط ببنود الميزانية العمومية؛
- احتياطات التملك المشكوك فيها؛
- الأرباح التي تتفق بدقة وبصفة دائمة مع توقعات المحللين الماليين.

⁷ سمير كامل محمد عيسى، مرجع سابق، ص: 18.

2-2- اختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية:

عندما يصدر معيار محاسبي جديد فإنه يتم تحديد ميعاد لاحق لصدوره كبداية للتطبيق، ومع ذلك فإنه عادة ما تسمح المعايير المحاسبية بالتطبيق المبكر لأي معيار عن الميعاد المحدد، ويتاح للشركات الفرصة أن تقوم بالتطبيق المبكر أو الانتظار حتى الميعاد المحدد للتطبيق.

2-3- التغييرات المحاسبية الاختيارية:

وتتضمن التحول من طريقة محاسبية إلى طريقة محاسبية أخرى مثل التحول من طريقة "الوارد أخيراً صادر أولاً" إلى "الوارد أولاً صادر أولاً".⁸

3- قياس ممارسات إدارة الأرباح:

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق والتلاعب بالبيانات المالية عن طريق إدارة الأرباح، اتجهت أنظار الباحثين نحو قائمة التدفقات النقدية عليهم يجدون فيها ما يقودهم لكشف تلك الممارسات واعتمدت في ذلك على مفهوم المستحقات، "Accruals". وتعتبر المستحقات عن مجموع الإيرادات والمصاريف المسجلة في قائمة الدخل والتي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط.⁹

ويشير كلا من "Ronen & Yaari، 2008" إلى أن المستحقات تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث التي تقوم بها المنشأة خلال فترة معينة، وتتكون المستحقات الكلية، Total Accruals من نوعين من المستحقات: "المستحقات الاختيارية، Discretionary accruals"، و"المستحقات غير الاختيارية، Non- Discretionary Accruals"، بحيث أن:¹⁰

المستحقات الكلية = المستحقات الاختيارية + المستحقات غير الاختيارية

ويمكن التعبير عن هذه المعادلة كما يلي:

$$TA_{i,t} = NDA_{i,t} + DAC_{i,t}$$

⁸ سمير كامل محمد عيسى، مرجع سابق، ص: 17.

⁹ Ines Fakhfakh Ben Amar : **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines**, p 66.

¹⁰ Ronen & Yaari, Op cit, p 371.

بحيث:

TAC_{i,t}: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).NDA_{i,t}: المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).DAC_{i,t}: المستحقات الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

ويتم تحديد المستحقات الكلية بطريقتين:

- الطريقة الأولى: منهج قائمة التدفقات النقدية

وتمثل المستحقات الكلية وفقا لهذا المنهج الفرق بين الدخل الصافي وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة وذلك وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

بحيث:

TA_{i,t}: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).NI_{i,t}: النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة (t).CFO_{i,t}: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

- الطريقة الثانية: منهج الميزانية العامة

ويتم حساب المستحقات الكلية حسب هذا المنهج وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}$$

بحيث:¹¹TA_{i,t}: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).ΔCA_{i,t}: التغير في الأصول المتداولة للشركة (i) في السنة (t).ΔCash_{i,t}: التغير في القيم الجاهزة للشركة (i) في السنة (t).ΔCL_{i,t}: التغير في الالتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t).

¹¹ Syed Zulfiqar Ali Shah, Safdar Ali Butt & Arshad Hasan: **Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence Form Pakistani Listed Companies**, European Journal of Scientific Research, Vol : 26, N°:4, Republic of Seychelles , 2009, p: 633.

$\Delta DCL_{i,t}$: التغير في الديون طويلة الأجل المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t)، أو بعبارة أخرى الديون طويلة الأجل التي تصبح واجبة الاستحقاق في الأجل القصير (السلفات المصرفية).

$DEP_{i,t}$: إجمالي مخصصات الاهتلاكات والمؤونات للشركة (i) في السنة (t).

يعرف "Ronen & Yaari، 2008" المستحقات الاختيارية على أنها المستحقات التي تنشأ من المعاملات أو المعالجات المحاسبية التي يتم اختيارها لغرض إدارة الأرباح، ونتيجة اختيار الإدارة بين المعالجات والخيارات المحاسبية البديلة والمتاحة أمامها بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح على غير حقيقتها، مثل زيادة أو تخفيض المستحقات المحاسبية المتعلقة بحسابات تحت التحصيل، كحساب العملاء، الديون المشكوك في تحصيلها، حسابات المخزون، مؤونة انخفاض المخزون، حساب الذمم الدائنة، الإيرادات المؤجلة، الالتزامات مستحقة الدفع، المصاريف المدفوعة مسبقاً... الخ. أما المستحقات الغير اختيارية فهي المستحقات التي تنشأ من المعاملات التي تقوم بها الشركة في الفترة الحالية والتي تعتبر طبيعية بالنسبة للشركة، بحيث تعكس مستوى أداء الشركة، إستراتيجيتها، اتفاقيات العمل، الأحداث على المستوى الكلي، والعوامل الاقتصادية الأخرى. ويعد التلاعب من خلال المستحقات وسيلة مثيرة للاهتمام بالنسبة للإدارة، فمن خلالها يمكن أن تحصل على عدة مزايا كما يعد من السهل التلاعب في المستحقات بدلا من تغيير الطرق والمعالجات المحاسبية، إضافة إلى أن تأثير قرارات الإدارة من خلال المستحقات يعتبر أقل وضوحا، لان التغيير في المستحقات لا يمكن كشفه بسهولة من طرف مستخدمي البيانات المالية ومراجعي الحسابات مقارنة بتغيير الأساليب المحاسبية التي يمكن اكتشافها،¹² إذن فالمستحقات تمثل مزايا دمج كل الآثار المترتبة عن التغييرات المحاسبية في طريقة واحدة ونظرا لان إدارة الاستحقاق يمكن أن تمارس باستمرار فبإمكان الإدارة أن تحصل على المستوى المطلوب كل سنة ولذلك فقد اكتشف الباحثون أن المستحقات الاختيارية هي الوسيلة التي من خلالها يمكن كشف ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن المستحقات الاختيارية تساوي الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات الغير اختيارية، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$DAC_{i,t} = TA_{i,t} - NDA_{i,t}$$

ويعتمد قياس ممارسات إدارة الأرباح على قياس المستحقات الاختيارية للشركة، وبما انه من الصعب التفرقة بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، فقد قدمت عبر فترات طويلة من الزمن عدة نماذج مالية لحساب

¹² Syed Zulfiqar Ali Shah, Safdar Ali Butt & Arshad Hasan, Op cit, p633.

المستحقات الغير الاختيارية من اجل تحديد وقياس المستحقات الاختيارية أي تقديرات الشركة، واختلفت هذه النماذج فكان ابسطها يقدر المستحقات الغير الاختيارية من خلال المستحقات الكلية، أما أعقدها فهو الذي يفصل بينهما ويمكن استعراض ابرز هذه النماذج كما يلي:

1-3- نموذج "Healy، 1985":

يقوم نموذج "Healy" على تقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية وغير اختيارية، وأن قيمة المستحقات الاختيارية هي التي تحدد درجة ممارسة إدارة الأرباح، ومن خلال هذا النموذج يتم استخدام معدل المستحقات الكلية لفترة التقدير لقياس المستحقات الغير الاختيارية وتمثل فترة التقدير الفترة السابقة للفترة المدروسة، فمحددات هذا النموذج مقدرة باستخدام معطيات فترة التقدير والتي لا توجد فيها ممارسات إدارة أرباح متوقعة، ويظهر هذا النموذج من خلال المعادلة التالية:¹³

$$NDA_{t+1} = \frac{1}{n} \sum_{i=t-1}^t TA_i / A_{i-1}$$

بحيث:

NDA_{t+1} : المستحقات الغير اختيارية للفترة المدروسة.

$t+1$: الفترة المدروسة.

t : سنوات فترة التقدير.

n : مجموع سنوات فترة التقدير.

TA_i : المستحقات الكلية للسنة (i).

A_{i-1} : مجموع الأصول لبداية الفترة (i-1).

إلا أن هذا النموذج قد وجهت له عدة انتقادات، ومن أبرزها أنه يعتبر أن المستحقات الغير اختيارية ثابتة عبر الزمن، ومساوية لمعدل المستحقات الكلية لفترة التقدير، في حين أن المستحقات الغير اختيارية تتغير بتغير الظروف الاقتصادية للشركة.

¹³ Ronen & Yaari, Op cit, p: 371.

2-3- نموذج "DeAngelo، 1986"

طور "DeAngelo" نموذجاً آخر كتعديل لنموذج "Healy"، ومن خلاله طورت طريقة أخرى لحساب المستحقات الغير اختيارية، من خلالها استخدم مجموع المستحقات الكلية للفترة السابقة للفترة المدروسة لقياس المستحقات الغير اختيارية، ويظهر هذا النموذج من خلال المعادلة التالية:

$$NDA_{t+1} = TA_{t-1} / A_{t-1}$$

بحيث:

NDA_{t+1} : المستحقات الغير اختيارية إلى إجمالي الأصول للسنة (t+1).

TA_{t-1} : المستحقات الكلية للسنة (t-1).

A_{t-1} : مجموع الأصول للسنة (t-1).

ويعد هذا النموذج حالة خاصة لنموذج "Healy، 1985"، فمن خلاله فترة التقدير أين لا يتوقع فيها وجود مستحقات اختيارية، هي السنة السابقة لسنة الاختبار، إلا أن هذا النموذج بدوره تعرض لنفس الانتقاد الذي وجه لنموذج "Healy، 1985"، بحيث أنه ينفي أثر التغيرات الاقتصادية على تغير المستحقات الغير اختيارية،¹⁴ كما أن مستوى المستحقات الاختيارية قد افترض بمعدل يساوي الصفر في فترة التقدير، أي السنة التي تسبق سنة كشف إدارة الأرباح، وقد اجمع الباحثون على أن هذا النموذج لا يسمح بأي طريقة بتقدير المستحقات الاختيارية، و كشف ممارسات إدارة الاستحقاق، ومن جهة أخرى فإذا كانت المستحقات الغير اختيارية ثابتة عبر الزمن، والمستحقات الكلية بمعدل الصفر إلى فترة التقدير، فكلًا من نموذجي "Healy، 1985" و "DeAngelo، 1986" يقدران دون خطأ قياس المستحقات الغير اختيارية، وقد أثبتت عدة دراسات أهمها دراسة كابلان "Kaplan، 1985"، أن المستحقات الغير اختيارية تتغير حسب الظروف والتغيرات الاقتصادية للشركة، وبذلك ظهرت نماذج أخرى للتقدير كان غرضها تحسين النموذجين السابقين، وإلغاء فرضية ثبات المستحقات الغير اختيارية.

3-3- نموذج "Dechow & Sloan، 1991"

ويسمى أيضا بنموذج قطاع النشاط، ويفترض هذا النموذج أن التغير في المستحقات الغير اختيارية مشترك بالنسبة لكل الشركات التي تنتمي لنفس قطاع النشاط، ويقدر هذا النموذج المستحقات الغير اختيارية كما يلي:

$$NDA_{t+1} = y_1 + y_2 \text{ Median } I (TA_{t+1} / A_{t-1})$$

¹⁴ Ronen & Yaari, Op cit, p: 371.

بحيث:

NDA_{t+1}: المستحقات الغير اختيارية للسنة (t+1)؛Median I (TA_{t+1}/A_{t-1}): القيمة الوسيطة للمستحقات الكلية مقسومة على إجمالي أصول بداية

الفترة لكل الشركات التابعة لنفس قطاع النشاط I؛

y₁ ، y₂: تمثل معالم خاصة يتم تقديرها من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية خلال فترة التقدير و انطلاقا من المعادلة الآتية:¹⁵

$$TA_t / A_{t-1} = y_1 + y_2 \text{ Median I } (TA_t / A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

بحيث:

TA_t: المستحقات الكلية للسنة (t)؛A_{t-1}: مجموع الأصول للسنة (t-1)؛ε_t: باقي الانحدار المرتبط بالمستحقات الاختيارية.

إلا أن هذا النموذج أيضا يعاب عليه بأنه يلغي التغير في المستحقات الغير اختيارية المشتركة بين الشركات التي تنتمي لنفس قطاع النشاط، فإذا كان هناك تغيرات على مستوى نسبة المستحقات الاختيارية نتيجة لتغيرات خاصة بظروف الشركة، هذا النموذج سيكون غير قادر على استخراج نسبة المستحقات الغير اختيارية، ففرضيته لا تطبق إلا في حال ما إذا كان الأصل الاقتصادي للشركات الموجودة في نفس قطاع النشاط متجانس، إضافة إلى أن هذا النموذج يحذف الارتباط بين المستحقات بين الشركات وهذا يعد خطرا قد يؤدي لانحراف النتائج وتذبذبها وتأكيد غياب التلاعب من خلال إدارة الاستحقاق في حين تواجهها في الحقيقة.

4-3- نموذج " Jones، 1991":

من أجل تدارك النقص الملاحظ في النماذج السابقة والتي تفرض أن التغيرات الاقتصادية لا تؤثر على نسبة المستحقات الكلية اقترح " Jones "، عام 1991 م نمودجا يسمح باستقرار هذه الفرضية الغير مقبولة، بحيث قدم التغير في رقم الأعمال والأصول الصافية ليأخذ بعين الاعتبار التغير في المستحقات الغير اختيارية والناجحة عن التطور الطبيعي للظروف الاقتصادية للشركة و حسب " Jones " فإن المستحقات الغير اختيارية

¹⁵ Ines Fakhfakh Ben Amar, Op cit, p :70 .

للفترة (t) تعتبر معادلة تأخذ بعين الاعتبار التغيير في رقم الأعمال بين السنة (t) والسنة (t-1)، والقيمة الصافية للتجهيزات المادية (العقارات والممتلكات والآلات).

إن إدخال متغيري "التغيير في رقم الأعمال" و"التجهيزات المادية الصافية" في النموذج يسمح بالأخذ في الحسبان التغيرات في المستحقات الكلية التي ترتبط بالتطور الاقتصادي للشركة، فرقم الأعمال يستخدم للرقابة على المحيط الاقتصادي للشركة قبل وجود أي تحريف من طرف مسيريهما، والتجهيزات المادية الصافية تدخل في النموذج للرقابة على نسبة المستحقات الكلية التي تعتمد على مصاريف الاهتلاك الغير اختيارية، وقد أدرجت التجهيزات المادية الصافية بقيمتها دون قيمة التغيير فيها لأن مصروف الاهتلاك¹⁶ الذي يدخل في قياس المستحقات الكلية يكون بقيمته الكلية وليس بالتغيير فيها، ويقدم " Jones " نموذجاً لقياس المستحقات الغير اختيارية كمايلي:

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/ A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

$NDA_{i,t}$: المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t).

$A_{i,t-1}$: مجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t-1).

$\Delta REV_{i,t}$: التغيير في رقم الأعمال للشركة (i) بين السنة (t) والسنة (t-1).

$PPE_{i,t}$: القيمة الصافية للتجهيزات المادية (العقارات والممتلكات والآلات) للشركة (i) في السنة (t).

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معالم خاصة بالنموذج يتم حسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى انطلاقاً من النموذج الآتي:

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/ A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث: $TAC_{i,t}$: تمثل المستحقات الكلية للسنة (t).

هذا النموذج لم يخلو بدوره من الانتقادات، فأهم انتقاد وجه إليه كان وقوفه عند فرضية أن رقم الأعمال غير اختياري، في حين انه بإمكان المسير تأخير استلام المشتريات في سنة الاختبار لتخفيض رقم الأعمال وتأجيل هذه المبيعات للسنة المقبلة، ففي حال تلاعب المسير برقم الأعمال فإن تقدير ممارسات إدارة الأرباح وفق هذا النموذج سينحرف وهذا الانتقاد اكتشفه " Jones " نفسه.

¹⁶ Ines Fakhfakh Ben Amar, Op cit, p :70 .

3-5- نموذج "Modified Jones، 1995"

لمواجهة الانتقاد السابق لنموذج "Jones، 1991" قام كلا من "Dechow, Sloan & Sweeney" عام 1995 م بتعديل نموذج "Jones" مع الأخذ بعين الاعتبار التغيير في حساب الزبائن، هذه التسوية تفترض ضمناً أن التغيير في المبيعات على الحساب يمكن أن يتأثر بالتحريف الممارس من طرف المسير، ويفسر هذا بأنه من السهل إدارة الربح بتحريف الاعتراف بالمبيعات على الحساب مقارنة بالمبيعات المسددة نقداً،¹⁷ هذا التعديل يمكن أن يترجم على مستوى حساب المستحقات الغير اختيارية من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغيير في رقم الأعمال النقدي (الفرق بين التغيير في رقم الأعمال الكلي والتغيير في رقم الأعمال على الحساب) وهكذا يقدم نموذج "Jones" المعدل كما يلي:

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث: $\Delta AR_{i,t}$: يمثل التغيير في حساب الزبائن للشركة (i) في السنة (t).

وعليه فإن معالم النموذج $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ يتم حسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى انطلاقاً من النموذج

الآتي:

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

وأهم انتقاد وجهه لهذا النموذج هو اعتباره أن كل تغيير في رقم الأعمال على الحساب هو نتيجة للتحريف وفي حال ظهور تحريفات على مستوى المبيعات المدفوعة نقداً، فإن نفس الإشكال المطروح في نموذج "Jones، 1991" سيترجح هنا أيضاً وذلك بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار الجزء الاختياري في نموذج تقدير المستحقات الغير الاختيارية كما لاحظ العديد من الباحثين أن التعديل في هذا النموذج لا يوافق الواقع في القياس دائماً، فهذا التعديل لا يتكيف إلاو الفترات أين توجد فيها إدارة أرباح فعالة بشرط أن يكون التغيير في حساب الزبائن في نفس السياق.¹⁸ وبعد هذه الانتقادات قامت العديد من الدراسات بتقييم جودة النماذج السابقة العرض أهمها دراسة "Dechow, Sloan & Sweeney، 1995"، بحيث اعتمدت على مقارنة مجموعات مرتبة واختبارات إحصائية معقدة، فكانت كل الاختبارات ذات قوة ضعيفة من اجل تحريف أرباح معقول اقتصادياً بالنسبة لكل النماذج المالية باستثناء نموذج "Modified Jones، 1995" فقد كانت نتيجة الاختبار قوية،¹⁹

¹⁷ Ines Fakhfakh Ben Amar, Op cit, p71.

¹⁸ Ines Fakhfakh Ben Amar, ibid, p 73.

¹⁹ Ronen & Yaari, Op cit, p: 434.

وخلصت نتائج اغلب الدراسات إلى أن كلا من نموذجي " Jones " و " Jones " المعدل، هما النموذجان الوحيدان اللذان لهما القدرة على التقدير الفعال والموثوق للمستحقات الغير اختيارية وأما نموذجي " Healy "، " DeAngelo " ونموذج قطاع النشاط لـ " Dechow & Sloan "، فهي نماذج غير قادرة على التقدير الفعال وفصل المستحقات الاختيارية عن المستحقات الغير اختيارية، ولذلك فمنذ تلك الفترة حظي نموذج " Modified Jones "، 1995 القبول العام ولازال إلى غاية الآن نمودجا معتمدا في كافة الدراسات التي تهدف إلى قياس مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح. ومنذ ظهور نموذج " Jones " المعدل عام 1995 م ظهر العديد من الباحثين ممن حاولوا اقتراح نماذج جديدة لتكون أكثر فعالية وحدائة في قياس المستحقات الاختيارية لكن كل هذه النماذج كانت مقبسة من نموذج " Jones " المعدل نفسه، بحيث اقترح كل نموذج متغيرا جديدا ليضيفه إلى نفس النموذج السابق.

3-6- نموذج " Ress , Gill & Gore ، 1996 "

بعد نموذج جونز المعدل تقدم " Dechow " في بحثه بحيث أكد بأنه من الضروري أن تتضمن الدراسات المستقبلية وبالإضافة لعناصر نموذج جونز المعدل 1995 م، عنصر التغير في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية على اعتبار أنها تمثل محددًا هامًا للمستحقات، وبأخذ هذا العنصر بعين الاعتبار، وانطلاقًا من نموذج جونز المعدل قام " Ress , Gill & Gore " سنة 1996 م باقتراح نموذج جديد لتقدير المستحقات الاختيارية، ويعتمد على دمج التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية CFO إضافة لبقية العناصر المكونة لنموذج جونز المعدل، ويمكن توضيح نموذج " Ress , Gill & Gore " لقياس المستحقات الاختيارية كما يلي:²⁰

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t} / A_{i,t-1}) \\ + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_4 (CFO_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث: CFO_{i,t} تمثل قيمة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

3-7- نموذج " Kothari , Leone & Wasley ، 2005 "

هو نموذج لتقدير المستحقات الاختيارية، جاء به " Kothari , Leone & Wasley " سنة 2005 م وسمي بنموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء " Performance –adjusted discretionary "

²⁰ Ronen & Yaari, Op cit, p: 434.

accruals " ذلك لأنه يربط بين المستحقات وأداء الشركة السابق والحالي، بحيث يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المستحقات وعنصر العائد على الأصول ROA كوسيلة لقياس أداء الشركة، ويشير هذا النموذج إلى أنه يمكن تحسين فعالية النماذج السابقة المستخدمة لقياس المستحقات الاختيارية من خلال التحكم في العائد على الأصول والذي يمكن أن يكون له تأثير على قياسها ويمكن توضيح نموذج "Kothari , Leone & Wasley" لقياس المستحقات الاختيارية كما يلي:

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_4 ROA_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث $ROA_{i,t}$: يمثل معدل العائد على أصول الشركة (i) في السنة (t).

3-8- نموذج "Raman & Shahrur، 2008"

كثيراً من الدراسات والأبحاث ومن بينها دراسة McNichols سنة 2002م، أكدت أن الشركات التي لها فرص نمو قوية تكون لديها نسبة مرتفعة من المستحقات، وعلى أساس هذه الفرضية قام كلا من "Raman & Shahrur" سنة 2008م بتقديم نموذج مطور لنموذج "Kothari , Leone & Wasley" يأخذ بعين الاعتبار إدخال متغير جديد لقياس المستحقات الاختيارية سمي بـ "Book to market" والذي يفترض أنه مقياس لفرص النمو لدى الشركة،²¹ ويقاس هذا المتغير كنسبة بين إجمالي أصول الشركة وإجمالي الأصول ناقص القيمة الدفترية للأموال الخاصة زائد القيمة السوقية للشركة ويمكن التعبير عن نموذج "Raman & Shahrur" كما يلي.²²

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1 / A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta AR_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \alpha_4 BM_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث $BM_{i,t}$: تمثل نسبة إجمالي أصول الشركة إلى إجمالي الأصول ناقص القيمة الدفترية للأموال الخاصة زائد القيمة السوقية للشركة (i) في السنة (t).

²¹ Ines Fakhfakh Ben Amar, Op cit, p76 .

²² Ines Fakhfakh Ben Amar, ibid, p76 .

الجزء التطبيقي: تجربة المفاضلة الإحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح

1- الطريقة والإجراءات:

بعد أن أكدت دراسة "Dechow , Sloan & Sweeny" ، 1995 ، " ، أن نموذج "Jones" المعدل سنة 1995 م، هو النموذج الأكثر فعالية في تقدير قيمة المستحقات الاختيارية لكشف ممارسات إدارة الأرباح، مقارنة بالنماذج التقليدية: "Healy ، 1985 ،" ، "DeAngelo ، 1986 ،" ، النموذج القطاعي "Dechow & Sloan ، 1991 ،" ، ونموذج "Jones ، 1991" . وبعد أن ظهر العديد من الباحثين ممن حاولوا اقتراح نماذج جديدة لتكون أكثر فعالية وحادثة في قياس المستحقات الاختيارية: "Ress , Gill & Gore ، 1996" ، "Kothari , Leone & Wasley ، 2005" ونموذج "Raman & Shahrur ، 2008" . في هذه المرحلة من البحث سنقوم بإجراء تجربة لتقويم جودة النماذج الحديثة المقترحة لتقدير قيمة المستحقات الاختيارية، مقارنة بنموذج "Jones" المعدل سنة 1995 م، وستشمل عملية التقويم النماذج التالية:

- نموذج "Modified Jones ، 1995" ؛

- نموذج "Ress , Gill & Gore ، 1996" ؛

- نموذج "Kothari , Leone & Wasley ، 2005" ؛

- نموذج "Raman & Shahrur ، 2008" .

ومن أجل تقويم جودة النماذج، اخترنا أن الطريقة التي تناولها "Jeanjean" سنة 2002 م، بحيث اعتمد فيها على اختبار "Student" لمتوسط المستحقات الاختيارية المقدر وفق كل نموذج عند مستوى المعنوية 0.05، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار مستوى المعنوية ومجال الثقة في عملية التقويم كما يلي:

- كلما كان مستوى المعنوية أقل من 0.05، كلما دل على صلاحية النموذج لعملية التقدير؛

- كلما كان مجال الثقة أكبر، كلما كانت عملية تقدير قيمة المستحقات الاختيارية أدق.²³

ولتطبيق هذه التجربة قمنا باختيار خمسة شركات اختيارا عشوائيا من عينة الدراسة المتمثلة في 60 شركة مساهمة فرنسية مسجلة بمؤشر SBF250، على افتراض أنها لم تمارس إدارة الأرباح خلال الفترة المدروسة 2007م-2009م، ثم طبقنا عليها النماذج الأربعة لتقدير المستحقات الاختيارية.

²³ Thomas Jeanjean : **Gestion du résultat et gouvernement d'entreprise : Etude des déterminants et formulation d'un modèle de mesure**, thèse présentée en vue de l'obtention du grade de docteur en sciences de gestion, université paris dauphine, France, 2002, p177.

الجدول (1): شركات عينة الدراسة

قطاع النشاط	النشاط الاقتصادي	شركات عينة الدراسة	
خدمات	الفنادق	Accor	1
خدمات	الخطوط الجوية الفرنسية	Air france	2
صناعي	الهندسة الابتكار التكنولوجي	Akka technologies	3
صناعي	اجهزة الاتصال	Alcatel	4
صناعي	مواد ومستحضرات التجميل	Ales groupe	5

المصدر: من إعداد الباحثة.

2- تحليل النتائج واختبار فرضية الدراسة:

تمثل الجداول الآتية ملخص للنتائج التي توصلنا إليها:

الجدول (2): تقدير المستحقات الاختيارية وفق النماذج قيد عملية التقويم

متوسط المستحقات الاختيارية خلال الفترة 2007-2009 مقدر وفق النماذج				الشركات قيد التجربة
Raman & Shahrur	Kothari , Leone & Wasley	Ress , Gill & Gore	Modified Jones	
0.00043	-0.00020	-0.00014	-0.02960	ACCOR
0.00047	-0.00020	-0.00012	-0.02936	AIR FRANCE - KLM
0.00030	-0.00002	-0.00010	-0.04151	AKKA TECHNOLOGIES
0.00022	-0.00004	-0.00013	-0.05807	ALCATEL
0.00040	-0.00013	-0.00012	-0.01800	ALES GROUPE
0.00036	-0.00012	-0.00012	-0.03531	متوسط المستحقات الاختيارية

المصدر : مخرجات برنامج Excel .

من خلال الجدول السابق عرضه نلاحظ أن متوسط المستحقات الاختيارية وفق كلا من النماذج:

"Modified Jones، 1995"، "Ress, Gill & Gore، 1996"، "Kothari , Leone & Wasley، 2005"،

ظهر سالبا، بقيمة: -0.03531، -0.00012، -0.00012، -0.00012، على التوالي، ونفسر

ذلك لاستخدام الشركات قيد التجربة للمستحقات الاختيارية بشكل سالب، لممارسة إدارة الأرباح هبوطا، عن

طريق تخفيض الأرباح، بينما ظهر متوسط المستحقات الاختيارية موجبا وفق نموذج "Raman & Shahrur،

2008"، بخلاف نتيجة النماذج السابقة، ويفسر ذلك باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب، لممارسة إدارة الأرباح صعوداً، عن طريق تضخيم الأرباح.

إن تشابه نتيجتي نموذجي " Ress , Gill & Gore ، 1996" ، " Kothari , Leone & Wasley " ، 2005 ، واختلاف نتيجة كلا من نموذجي " Modified Jones" ، 1995 ، " Raman & Shahrur " ، 2008 ، يقتضي منا اجراء اختبار متوسط المستحقات الاختيارية " Student Test" ، لمعرفة حجم الخطأ المرتكب في تقدير قيمتها (مستوى المعنوية)، وكذا حجم مجال الثقة " Confidence Interval " في عملية التقدير، لتحديد أي من النماذج الأربعة يمكن أن يعطينا القيمة الأدق والأكثر موثوقية لمتوسط المستحقات الاختيارية. ويظهر الجدول الآتي نتيجة اختبار " Student Test" لمتوسط المستحقات الاختيارية:

الجدول (3): اختبار المتوسط " Student Test" لمتوسط المستحقات الاختيارية وفق النماذج قيد عملية التقويم

حجم مجال الثقة	مجال الثقة عند مستوى 95%		متوسط المستحقات الاختيارية	مستوى المعنوية Sig	قيمة t	نماذج تقدير المستحقات الاختيارية
	الحد الأعلى	الحد الأدنى				
0.06342	-0.00359	-0.06701	-0.03531	0.032	-2.388	"Modified Jones, 1995 "
0.00036	0.00006	-0.00030	-0.00012	0.172	-1.439	" Ress , Gill & Gore , 1996 "
0.00035	0.00006	-0.00029	-0.00012	0.182	-1.404	"Kothari , Leone & Wasley , 2005 "
0.00075	0.00074	-0.00001	0.00036	0.057	2.073	"Raman & Shahrur , 2008"

عند مستوى معنوية 0.1.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول بأن حجم مجالات الثقة في كل من النماذج " Ress , Gill & Gore ، 1996" ، " Kothari , Leone & Wasley " ، 2005 ، " Raman & Shahrur " ، 2008 ، قدر بـ: 0.00036، 0.00035، 0.00075، على التوالي، مما يدل على أنها مجالات ثقة صغيرة.

بينما يظهر مجال الثقة بالنسبة لنموذج " Modified Jones ، 1995 " ، بقيمة 0.06342 بحجم أكبر من حجم مجالات الثقة السابقة، مما يدل على أن تقدير قيمة المستحقات الاختيارية وفق نموذج " Modified Jones ، 1995 " أكثر موثوقية من التقدير وفق بقية النماذج. وبالنظر إلى مستويات المعنوية، يلاحظ أن مستوى المعنوية Sig في كلا من نموذجي " Modified Jones ، 1995 " ، و " Raman & Shahrur ، 2008 " ، قدر بـ: 0.032، 0.057، على التوالي، وهي قيم أقل من 0,1 بحيث تعكس الدلالة الإحصائية للنموذجين. بينما في كلا من نموذجي " Kothari , Leone & R , 1996 " ، و " Wasley ، 2005 " قد ظهر مستوى المعنوية بقيمتي: 0.172، 0.182، على التوالي، وهي أكبر من 0,1 بحيث لا تعكس الدلالة الإحصائية للنموذجين . وبما أن مستوى معنوية الأقل 0.032 هو الذي يعكس النموذج الأكثر ملائمة، فمن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن الاستنتاج أن نموذج " Modified Jones ، 1995 " هو النموذج الأكثر صلاحية لتقدير قيمة المستحقات الاختيارية ككشف ممارسات إدارة الأرباح. وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح، وتتضح تلك الفروق من التباين الظاهر في مستويات المعنوية لكل نموذج.

خاتمة:

- تعتبر إدارة الأرباح شكلا من أشكال التلاعب المحاسبي الذي يمارس دون خرق القوانين والمعايير المحاسبية. فالمحاسب يقوم من خلال إدارة الأرباح باستخدام معرفته بالقواعد والقوانين، المبادئ والمعايير المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات والتلاعب بها لتقديم انطباع مظلل عن عائد الشركة ومخاطرها. وفي ضوء التحليلات النظرية والعملية لهذه الدراسة، يمكن الخروج بالنتائج التالية:
- تتعدد طرق إدارة الأرباح وتختلف باختلاف دوافعها، ومن أبرزها: التضخيم والتقليص المتعمد للأرباح؛
 - أظهرت نتيجة المفاضلة الإحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح أن نموذج " Modified Jones ، 1995 " هو النموذج الأكثر صلاحية لتقدير قيمة المستحقات الاختيارية ككشف ممارسات إدارة الأرباح؛
 - خلصت المفاضلة الإحصائية بين نماذج قياس إدارة الأرباح إلى أنه يمكن رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح.

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1. الداعور، جبر إبراهيم، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، دراسة تطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد رقم: 17، العدد الأول، غزة، فلسطين، جانفي، 2009.
2. القثامي، فواز سفير، إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية الصادرة عن جامعة الإسكندرية، العدد: 01، المجلد رقم: 47، الإسكندرية، مصر، جويلية، 2010.
3. عيسى، سمير كامل محمد، أثر جودة المراجعة على عملية إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد: 2، المجلد: 45، الإسكندرية، مصر، جويلية، 2008.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

1. Fakhfakh , Ben Amar , **Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines**, thesis presented, Reims Champagne-Ardenne university , France, 2009 .
2. Ronen, Yaari, **Earning management, emerging insights in theory, practice & research**, Springer edition, New York, USA, 2008.
3. Syed Zulfiqar Ali Shah, Safdar Ali Butt & Arshad Hasan, **Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence Form Pakistani Listed Companies**, European Journal of Scientific Research, Vol: 26, N°:4, Republic of Seychelles , 2009.
4. Thomas Jeanjean, **Gestion du résultat et gouvernement d'entreprise: Etude des déterminants et formulation d'un modèle de mesure**, thèse présentée en vue de l'obtention du grade de docteur en sciences de gestion, université paris dauphine, France, 2002.